المدى

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم

جريدة سياسية يومية
مع ملحق 16 صفحة

500 دينار
16 صفحة

اليوم مع المدى

اليوم في المدى

السهيل: العراق دولة فحول والمناصب توزع للترضية 2

تجفيف الاهوار كارثة بيئية الحق الاذى بالجنوب 7

نواب الرئيس يثقلون الموازنة التشغيلية 10

http://www.almadapaper.net - Email: almada@almadapaper.com العدد (2129) السنة الثامنة - السبت (14) أيار 2011

المرجعية: الكتل لم تكترث لرأينا ◆ دولة القانون: مجبرون على النواب الثلاثة

حداد وطني على "الدستور" وغضب عام من سلة نواب الرئيس

□ كتب: المحرر السياسي

شنت أوساط سياسية ومدنية وثقافية هجوما حادا على قرار البرلمان العراقي أمس الأول الخميس التصويت لنواب ثلاثة لرئيس الجمهورية.

ففي وقت عدت المرجعية الدينية في النجف قرار البرلمان مخالفا لرأيها، اعتبر ناشطون وسياسيون صفقة النواب الثلاثة تجاوزا على إرادة العراقيين.

وقال ممثل المرجع الديني الأعلى علي السيستاني أمس الجمعة إن التصويت على ثلاثة نواب يعد إهمالا لمعاناة المواطنين وعدم اكتراث لدعوات المرجعية.

وقال الشيخ عبد المهدي الكربلائي إن استمرت الكتل السياسية بهذه الأفعال فان تداعيات خطيرة ستحل بمستقبل الكتل التي تمسك بزمام الحكم في البلاد.

وكانت اعتراضات عديدة سبقت التصويت تطالب الكتل السياسية عدم إضعاف الدولة بمناصب زائدة، إلى جانب الاعتراض على انتحال نائبين فازا بالمنصب خلال التصويت الأخير صفة غير رسمية طوال الشهور الماضية.

وانتقد المجلس الإسلامي الأعلى تصويت البرلمان، عاداً ذلك "هدراً للمال العام، وركضاً وراء المناصب".

وقال القيادي في المجلس، صدر الدين القبانجي، خلال خطبة صلاة الجمعة إن "تصويت مجلس النواب على ثلاثة نواب لرئيس الجمهورية، مخالفة صريحة لرأي الشعب العراقي، الذي أعلن مراراً أن هذا الأمر يعد هدراً للمال العام، وركضاً وراء المناصب".

وبررت كتلتا العراقية ودولة القانون تمرير الصفقة بانها جاءت تحت ضغط الترضية السياسية.

وقال النائب عن العراقية حامد المطلك انه لولا التصويت على نواب الرئيس الثلاثة لأصبحت هناك تأثيرات سلبية في العلاقات ما بين الكتل السياسية، الأمر الذي يلقي بظلاله على الشارع.

وكشف المطلك "أن الهاشمي أصر على الترشيح"، مستدركا بالقول "ليس من الإنصاف أن لا يتم ترشيحه وهو من ضمن ائتلاف العراقية".

وبين انه في حال عدم قبول ترشيحه من القائمة فان الأخيرة ستعاني من خلافات وانشقاقات.

القيادي في ائتلاف دولة القانون سعد المطلبي قال إن التوافقات السياسية وحكومة الشراكة فرضت على الكتل السياسية ان يكون هنالك هذا الكم من نواب رئيس الجمهورية من اجل تلبية مطالب الكتل السياسية المشاركة.

لكن التيار الصدري أكد أن الصفقة تمثل خداعا للشارع العراقي، وقال النائب عن التيار مشرق ناجي إن اختيار ثلاثة نواب للرئيس هو احتيال على إرادة المواطن ورأي المرجعية.

النائب عن ائتلاف الكتل الكردستانية محمود عثمان قال انه ومنذ البداية كان يعارض وجود ثلاثة نواب لرئيس الجمهورية.

وتابع عثمان في تصريحه لـ"المدى" أن تمريرهم في سلة واحدة يعتبر أيضا أمرا غير صحيح، مستدركا بالقول إن الذي حدث هو اتفاق بين الكتل في نفس الترتيب الذي حدث في تشكيل الوزارة على أساس المحاصصة.

المتحدثة باسم القائمة العراقية البيضاء عالية نصيف اعتبرت عملية التصويت بأنها مخالفة دستورية، موضحة في تصريحها لـ"المدى" انه من المفترض أن يكون في هذه الدورة رئيس جمهورية ونائب واحد، مشددة على أن الترضيات السياسية هي التي أوجدت النواب الثلاثة.

ووصفت هناء أدور رئيسة جمعية الأمل الصفقة البرلمانية بالفساد السياسي، وقالت إن القادة السياسيين يتحملون نتائج هذا الفساد، محذرة من كارثة سياسية كبيرة حين يتم تجاوز آراء الناس.

إلى ذلك رفض مجلس القضاء الأعلى التعليق على القرار، وقال الناطق باسم المجلس القاضي عبدالستار البيرقدار للمدى إن الأمر سياسي بحت وليس للقضاء أية علاقة، لكنه أكد أن أية جهة او فرد يرى في الأمر ضررا يمكنه التقديم بدعوى قضائية لأية محكمة عراقية.

□ التفاصيل ص٢- ٣

٩ قواعد أمريكية بعد الانسحاب الكامل

□ متابعة/ المدى

كشف مصدر مطلع أن "لدى الجانب الامريكي رغبة من خلال مباحثاتهم ومفاوضاتهم مع الجانب العراقي بإبقاء تسع قواعد عسكرية تابعة لهم في العراق".

وأضاف في تصريح لوكالة كل العراق "أن تلك القواعد توزعت ما بين بغداد والبصرة والموصل وكركوك وأربيل تقع أغلبها قرب مطارات الطيران".

وأوضح المصدر أن الموقع الأول يقع في محافظة البصرة في القنصلية الأمريكية ومساحته ٤٠ هكتارا، والموقع الثاني يقع في مطار البصرة ومساحته ١٤ هكتارا"، والموقع الثالث يقع في محافظة كركوك في فرع مكتب السفارة ومساحته ٤٠ هكتارا، أما الموقع الرابع فيقع في الموصل في مكتب السفارة الأمريكية في المحافظة ومساحته ٤٠ هكتارا، وفي بغداد ثلاثة مواقع الأول قرب المطار ومساحته ٢٥٠ هكتارا. والثاني ٦٠ هكتارا والثالث قرب مديرية الشرطة".

وتابع" في أربيل يوجد موقعان الأول في فرع القنصلية قرب مطار المحافظة والموقع الثاني مساحته ١٠٠ هكتار".

متظاهرون ينعون وعود الحكومة بمحاربة الفساد.. عدسة/ أدهم يوسف

إحباط انتحار جماعي لعمال أجانب في العمارة

□ متابعة/ المدى

أعلنت الحكومة المحلية في محافظة ميسان، عن إحباط محاولة انتحار جماعية لعمال أجانب يعملون في شركة محلية مختصة ببناء مجمعات سكنية لعدم تسلمهم رواتبهم مدة عامين.

وقال نائب رئيس لجنة الأمن والدفاع في مجلس المحافظة ميثم لفته الفرطوسي إن "لجنة الأمن والدفاع تلقت، ليل أمس، معلومات تفيد بمحاولة ٣٣ عاملاً من دولة سيرلانكا يعملون في شركة طلعت حسام المحلية التي تنفذ مشروع بناء مجمعات ريفية في ناحية الخير (٧٠كم جنوب مركز العمارة)، على الانتحار بعدما حجبت رواتبهم مدة سنتين".

ونقلت وكالة السومرية نيوز عن الفرطوسي قوله "شكلنا لجنة على الفور وتوجهنا إلى موقع عمل الشركة فور ورود تلك المعلومات بمعية آمر الفوج الثالث في الجيش العراقي وعدد من الضباط، مبيناً أنهم "حاصروا المكان وحافظوا على الهدوء فيه، حرصاً منهم على إنقاذ حياة العمال".

وأوضح الفرطوسي "وجدنا العمال قد تسلقوا إلى بنايات عالية وأحضروا الحبال لشنق أنفسهم، فعملنا على تهدئتهم والتفاوض معهم لامتصاص غضبهم، وقد نجحنا بذلك بعدما أخبرناهم أن المحافظ خصص مبلغ ٢٥٠ ألف دينار لكل عامل منهم كمساعدة من الحكومة المحلية".

متظاهرو "التحرير": سنواصل حتى الإصلاح

□ بغداد/ المدى

تظاهر عشرات العراقيين في ساحة التحرير وسط بغداد مطالبين رئيس الوزراء نوري المالكي بتحسين أداء حكومته قبل اقل من شهر على انتهاء مهلة "المئة يوم" التي حددها لتقييم عمل الوزارات.

وتجمع أمس نحو ١٥٠ متظاهرا عند نصب التحرير وسط إجراءات أمنية مشددة، وتوزعوا ضمن مجموعات عرضت كل واحدة منها مطالب مختلفة، بحسب ما أفاد مراسل وكالة فرانس برس.

وهتف شبان يحملون أعلاما عراقية "نادمون، نادمون"، في إشارة إلى ندمهم على المشاركة في الانتخابات البرلمانية الأخيرة.

وقال الطالب شاكر الداغستاني (٢١ عاما) "سنواصل التظاهر حتى تحقيق مطالبنا، بانتظار حلول يوم السابع من حزيران ليحدد المالكي مصير حكومته بعد أن يقيم ما قدمته حتى الآن".

وفي ٢٧ شباط الماضي منح المالكي وزراء حكومته فترة مئة يوم لتحسين أداء وزاراتهم تنتهي في السابع من حزيران.

ورفعت مجموعة من المتظاهرين علما عراقيا كبيرا ولافتة كتب عليها "برلمان ساحة التحرير يعلن عن مزايدة علنية لبيع حكومة منتهية الصلاحية في السابع من حزيران". وقال اسعد البدري وهو عاطل عن العمل "نحن شباب العراق نريد بيع الحكومة لأنها باعت العراقيين (...) وجلبت معها البطالة والفقر".

ورفع عجوز عراقي يرتدي عباءة تقليدية لافتة ورقية كتب عليها "أين حقوق العراقيين يا دولة القانون"، في إشارة إلى قائمة "دولة القانون" التي يتزعمها المالكي.

برنامج طويل الأمد للحد من حوادث المرور

□ بغداد/ المدى

أطلق العراق برنامج عقد للعمل من أجل السلامة على الطرقات، ويتعهد بخفض مستوى الوفيات المرورية بحلول عام ٢٠٢٠.

وتُعتبر حوادث المرور من الأسباب الرئيسة للوفيات في العراق، حيث فقد نحو ٧٥٠٠٠ شخص حياتهم خلال الفترة ١٩٧٩ إلى ٢٠٠٥ بسبب حوادث المرور.

وفي عام ٢٠٠٥ على سبيل المثال، على الرغم من القيود المفروضة على الحركة بسبب الوضع الأمني في العراق، كان هناك ١٧٨٩ حالة وفاة ناجمة عن حوادث المرور.

وقال وزير الصحة مجيد حمد أمين انه على الرغم من أن حوادث المرور هي مشكلة صحة عامة رئيسة، إلاّ أنها لطالما نُظر إليها في مجال الصحة العامة باعتبارها حادثاً وحدثاً عشوائياً يقع للآخرين، وإن هذه الأحداث نتيجة حتمية للتنقل على الطرقات.

وكشف تقرير وزارة الصحة السنوي لعام ٢٠٠٩ أن حصيلة الإصابات من حوادث الطرق في العراق تزيد بما يقرب من أربعة أضعاف على حصيلة أعمال الإرهاب.

البرلمان يدرس حظر التدخين وعراقيون يرونه " مضيعة للوقت"

□ عن :نيويورك تايمز

في بلد تتغير فيه موازين القوى عدة مرات كل يوم، وتقف طوابير من السيارات لساعات طويلة بانتظار ملء خزانات الوقود، يبدو التدخين مسالة بسيطة قياسا بالأمور الأخرى. علبة السكائر تكلف ٢٥ سنتا. انها متوفرة في كل مكان، على الأرصفة وفي المحال. ويمكنك أن تدخن قدر ما تشاء في اي مكان تشاء، في الباص، في المصعد، في المستشفى، وخاصة داخل قاعة البرلمان العراقي.

أعضاء البرلمان يحاولون منع التدخين في الحياة العامة. البرلمانيون ينظرون في قانون يمنع التدخين في المدارس والجامعات والدوائر الحكومية وفي الكثير من الأماكن العامة مثل المطاعم والمقاهي.

وسيتم منع تعليق إعلانات السكائر التي تملأ صالات البليارد في المناطق التجارية في بغداد. وسيتوجب على شركات السكائر ان تطبع تحذيرات أكثر قسوة. يقول جواد البزوني، عضو اللجنة الصحية في البرلمان " هذه قضية مهمة. وسيتمكن المواطن من ان يشتكي على المدخن وسيكون القانون الى جانبه، مما سينعكس ايجابيا على الصحة العامة".

الا ان بعض العراقيين يعتقدون ان جهود البرلمان هذه مضيعة للوقت، وان هناك مسائل أكثر أهمية من التدخين، مثل السماح ببقاء القوات الاميركية بعد موعد الانسحاب المقرر نهاية العام. ان احتمال تمرير قانون منع التدخين يبدو ضبابيا. خلال الأشهر الستة منذ ارتباط الفئات المتنافسة في حكومة شراكة، مرر البرلمان العراقي نحو عشرة قوانين لم يكن اي منها فيه خلاف.

لقد مرروا الميزانية، والغوا بعض إجراءات عهد صدام حسين وتحركوا لتقليص رواتبهم الخاصة وزيادة الإعانات العامة استجابة لنداءات إصلاح الحكومة. وبعد جدال مرير وافق البرلمانيون على إجراء لاختيار نواب رئيس الجمهورية. خلال ذلك، تحرك القادة العراقيون بشكل بطيء الى حل الوضع المتنازع عليه في مدينة كركوك. لكنهم لم يسموا وزراء الدفاع والداخلية، تاركين هذه الوزارات شاغرة مما سبب تذمر العراقيين من أعمال العنف والاغتيالات التي اوعزوها الى عدم تسمية مرشحين لهذه الوزارات.

يقول المواطن عبود الدليمي الذي يتناول النركيلة في احد مقاهي بغداد "هناك قضايا أكثر أهمية يجب النظر فيها. على الحكومة تمرير قوانين تخدم الشعب. لدينا أكثر من ثلاثة ملايين عاطل عن العمل، والقادة مشغولون بمثل هذه القوانين".

يقول صاحبه عباس الجنابي "هذا غباء". السيد الجنابي، ٤٦ عاما، كان يدخن علبة سكائر واحدة كل يوم على مدى خمسة عشر عاما قبل ٢٠٠٣. لكن بسبب الفوضى التي عمت البلاد، فقد أغلق معمله وباع بيته وسافر الى خارج البلاد، و بدأ يدخن أكثر. اليوم عاد الى بغداد ويعيش في شقة صغيرة. يقول انه يدخن الان أربع علب من السكائر يوميا وهو يبحث عن عمل.

□ ترجمة عبدالخالق علي

الافتتاحية

صباح الخير

الساعة الان في مدينة روشستر السادسة والنصف صباحاً ..استيقظت على رسائل من بغداد تفيد بأن برلماننا الموقر نجح في وضع كل خلافاته وراء الظهور، فانتخب نواب رئيس الجمهورية الثلاثة بعدما وضعهم جميعا في سلة واحدة طاهرة مطهرة من كل الاختلافات والاعتراضات والتهم الموجهة إلى بعضهم..وهكذا هو التوافق/التحاصص ناس تشيل ناس، وحتى تمضي المسيرة ظافرة مظفرة لا بد لها من أن تغلق آذانها حتى لا تسمع صياح الجماهير واعتراضها على هذا أو ذاك، وحتى لا تسمع نداء المرجعيات التي قالت بوضوح إن حفظ موارد الدولة وعدم تبذيرها على مناصب وهمية لا يوجبان البحث عن نواب ثلاثة لرئيس جمهورية قادر على القيام بما يجب أن يقوم به، وكان لا بد للمسيرة أن تفرض على كثير من النواب المنتخبين أن يتناسوا الحجج التي أطلقوها ضد بعض المرشحين..المهم أن تستمر المسيرة، ولكن إلى أين؟

حتى نجيب على هذا السؤال، لا بد أولا أن نعزي العراقيين ونحن منهم بالنهاية الدراماتيكية لحقبة الدستور التي لم نصبر عليها طويلا.

لا بد من رثاء هذا التجاوز الصارخ على حرمة الشعب العراقي ومصادرة إرادته بهذا الخرق الفاضح.

وبمقابل العزاء والرثاء..لا بد من مراعاة الأصول وإزجاء التهنئة الخالصة للسادة قادة الكتل السياسية على انتصارهم المجيد على إرادة ناخبيهم " بسلة واحدة ".

المواطنون، أمثالي،المنكوبون بخسارة دستورهم وضياع إرادتهم الانتخابية سيقيمون مجالس العزاء في بيوتهم، وداخل أنفسهم..ذلك أنهم يتعذر عليهم أقامتها في الهواء الطلق..مع هذا لا عزاء لهم في نكبتهم الجديدة التي لن تعالجها مهلة المئة يوم التي وعدهم بها رئيس الوزراء، رئيس قائمة " دولة القانون ".

فجيعتنا لا مثيل لها في العالم ، ففقيدنا الذي ولد بعملية قيصرية، ظل في حالة موت سريري ، ولم يجد مخرجاً لمحنته سوى انتظار قرار مجلس القضاء الأعلى للموافقة على قبول طلبه " بالموت الرحيم " وقد استجاب القضاء العادل في العراق الديمقراطي لطلب الفقيد " الدستور ".

وقد أصر الفقيد في طلبه الأخير قبل تنفيذ الحكم عليه ، بإشهار براءته من كل ما ينسب إليه من قوانين، او مسؤوليته عن الادعاءات بتمثيله، إذ يعلن وهو في كامل وعيه الذي لم تستطع العملية السياسية بكل ما يشوبها من فساد ونهب لثروات البلاد وتعديات على حقوق المواطنين أن تفسد عليه شعوره بالمسؤولية الأخلاقية إزاء تضحيات الناس الشرفاء الذين واجهوا الرصاص والمفخخات والتواطؤات المخجلة، للإبقاء عليه حياً طوال هذه السنوات، منطلقين من الأمل في صحوة أخلاقية تعيد إليه عافيته، لينهض معافى، لعله يستطيع استدراج العراق الجديد، الذي ساهمت في إشاعة الوهم بأنه قادر على معالجة الوعكات التي ألمت به وتحولت الى ظاهرة الوهن التي أفقدته طاقة مقاومة الانهيار العام الذي تعرضت له كل نواحي الحياة المصابة بالوباء، وحالت دون تحمل أعباء مسؤولياته في الدفاع عن المبادئ والقيم الديمقراطية والرغبة في مواصلة ما سميناه " عملية إعادة بناء الدولة ما بعد النظام الاستبدادي ". وكرر الفقيد في رسالته الوداعية للعراقيين الذين وضعوا فيه ثقتهم أسفه على الخيبة التي سببها لهم رغما عن إرادته، وثقته بأنهم سيتفهمون انه كان ضحية غدر الطامعين بالعراق والمتلبسين بهتاناً لبوس الحرص عليه.

إن المدى التي بذلت المستحيل لحماية الدستور تعلن فشلها مؤقتاً بعد حدوث هذه النهاية الكارثية، وبعد الجهود التي بذلتها اعتماداً على الجسم القضائي برفض قرار البرلمان العراقي الموافقة على طلب " الدستور" وهو في حالة إحباط كامل، بالحكم عليه " بالموت الرحيم " والتضحية به لصالح تواطؤات قادة الكتل البرلمانية على " إبداع السلة النيابية الواحدة " لانتخاب نواب الرئيس.

وإذ تطالب المدى المواطنين في جميع المحافظات بإقامة مراسيم العزاء، في بيوتهم وفي جمعة " النكبة " إن وجدوا الى ذلك سبيلا، فإنها ستواصل بذل المساعي للحصول على قرار تمييزي، بإعادة تشريح الدستور وفحصه وبيان أسباب وفاته والمتسببين بما أصابه من يأس دعاه الى طلب الموت الرحيم، وسترفع دعوى قضائية أمام المحكمة الاتحادية للكشف عن المستور في ما جرى من خرق فاضح للدستور في البرلمان، كما ستبحث مع المختصين عن إمكانية تدخل ممثلي الأمم المتحدة والهيئات القضائية في هذه الفضيحة الدستورية الجديدة التي من شانها إجهاض آمال العراقيين بدولة مدنية ديمقراطية، أساسها الحكم بالعدل بين المواطنين والاستناد الى المؤسسات.

إن الأمل طاقة إنسانية تولد المعجزات، وقد فاض الأمل وتحول إلى قوة تغييرية أطاحت بأعتى نظام استبدادي، ولم تستطع الكوارث التي حلّت بنا أن تجرد شعبنا منه، وعلى هذا الأمل يمكن الركون والتعويل واستعادة بريق الحياة لدولتنا المستباحة والمتطورة .

اليوم ننعى لأبناء شعبنا العراقي موت الدستور تحت قبة البرلمان، بعد أن صوت " بسلة فاسدة " على انتخاب ثلاثة نواب لرئيس الجمهورية ، اثنان منهم ظلا نواباً للرئيس طوال شهور خلافاً للدستور، وتقاضيا رواتب " أعضاء مجلس رئاسة " ومخصصات أخرى خلافاً لأي اعتبار ومسوغ دستوري. ويتحمل قادة الكتل السياسية تبعات هذا الخرق والتجاوز .

للفقيد المعلول الأمل في الظهور خلافاً للمألوف، ولمجلس القضاء الأعلى ورئيسه التعازي الحارة على المستور مما لم ينكشف من المناورات للتغطية على جريمة الحكم بالموت الرحيم على الدستور للجمهور بعد.

كما نعزي النواب الأعزاء الذين قدموا مأثرة تاريخية لشعبنا بالتصويت على انتخاب نواب رئيس الجمهورية خلافاً لما قرروه في اجتماع سابق خالص التعازي .

المواطن المنكوب
فخري كريم